



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة السادسة - الدورة الخريفية 2009 م - العدد: 05

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 24 ذو القعدة 1430

الموافق 12 نوفمبر 2009

فهرس

محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 03
■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الخميس 24 ذو القعدة 1430
الموافق 12 نوفمبر 2009

الوطنية طيلة مسيرته الحافلة بالنضال ضمن الحركة الوطنية وأثناء بناء الدولة المستقلة، مساهمات تجذرت أكثر عند انخراطه المبكر في ثورة التحرير المباركة، وأثناء مشاركته بعد ذلك غداة الاستقلال في بناء الدولة الحديثة.

لقد كان وصف فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة له دقيقا حينما قال: «كان الرجل في الصفوف الأولى لبناء مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة، فاضطلع بواجب المسؤوليات وتقلد المناصب العليا وختم هذه المسيرة الظاهرة برئاسة مجلس الأمة».

لقد عرفت الفقيد وتعاملت معه طيلة رئاسته لمجلس الأمة، ووجدت فيه دائما الرجل الصادق في عمله، الحكيم في آرائه والمجرب في ممارسته فرحمه الله وطيب ثراه.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد شاءت إرادة المولى عز وجل أن يغادرنا أخونا بشير بومعزة في أجواء إحياء الذكرى الخامسة والخمسين لاندلاع ثورة التحرير المجيدة وفي وقت تعيش فيه الجزائر أياما مجيدة تستعيد فيها بفخر واعتزاز أمجاد وبطولات بلد ينعم اليوم بفضل تضحيات الشهداء الأبرار والمجاهدين البواسل والمناضلين الأشداء بالحرية والاستقلال، بلد يمضي اليوم بفضل رجاله ونسائه المخلصين بثبات إلى تحقيق الآمال والتطلعات التي كرستها رسالة نوفمبر الخالدة.

إن الكلمات سيداتي، سادتي، تبقى قاصرة في مثل هذه اللحظات لتفي فقيدينا المرحوم بشير بومعزة حقه وهو من هو في وزنه ومكانته.

حقا يغيب عنا اليوم الأخ بشير بجسده ولكنه يبقى بيننا حاضرا بأفكاره، فالناس لا تقاس بالأعمار وإنما تقاس بالأفكار التي عاشوا من أجلها. رحم الله المجاهد الأخ بشير بومعزة، اللهم تقبله

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان؛
- السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول، المكلف بالاتصال.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والعشرين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

بعض الكلمات تقتضيها المناسبة، إذ قبل أيام قليلة غادرنا أخونا الكبير سي بشير بومعزة، فبحزن بالغ وأسى عميق ودّعنا هذه الأيام المجاهد، الأخ بشير بومعزة رحمه الله.

لقد غيب الأجل أختانا والموت حق، نتقبله بما يرضي الله سبحانه وتعالى ونفوض الأمر كله في هذا المصاب الجلل له.

لقد عاش الفقيد الكبير حياة حافلة بالنضال والكفاح والعطاء للجزائر التي أحبها، فأخلص لها ووهبها خير ما وهبه الله إياها، فكان مناضلا ومجاهدا ومسؤولا.

صحيح أنه رحل عنا إلى دار الخلود، لكنه ترك أثرا لا يفتر على الألسن وذكر لا يطويه النسيان؛ ذلك هو المناضل، المجاهد، الوزير ورئيس مجلس الأمة والمتقف الأصيل بشير بومعزة.

لقد كانت للفقيد مساهمات واضحة في الحياة

أولا معالي الوزير، ما هي الإجراءات والمناهج والأساليب المعتمدة من طرف الوزارة المعنية بخصوص جمع وتحصيل أموال الزكاة، خاصة إذا قارنا الجزائر بكثير من الدول الإسلامية في العالم حيث إن التحصيل من أموال الزكاة يبدو ضعيفا؟

لماذا لا نعتمد على خطاب تحفيزي ومختصين في مجال المال والأعمال، والتقرب أكثر من المستثمرين ورجال الأعمال حتى نرغبهم ونحفزهم على دفع أموال الزكاة في صناديق خاصة، أنظر مثلا الأساليب والطرق والمناهج المتبعة في جمع أموال الزكاة في كثير من الدول الإسلامية كقطر، السعودية، البحرين، الكويت... إلخ؟

كذلك معالي الوزير، معروف عن الشعب الجزائري تعلقه بالدين الإسلامي الحنيف، وبالتالي نجد الفرد المسلم في الجزائر يساهم بكل عفوية وبالفطرة في تمجيد وتمكين أي عمل يرمز إلى هذا الدين والدليل نجده في هبة الجزائريين في مختلف المناطق في عمل تطوعي لبناء بيوت الله (المساجد)، ولكن معالي الوزير، تبدو الأمور من الناحية العمرانية والهندسية والتصاميم والهندسة والجانب الجمالي، وكبر وحجم هذه المساجد، بعيدة كل البعد عن التأطير والمرافقة من طرف الجهات المعنية والمختصة، لماذا لا تنشأ هيئة وطنية تضم الوزارات المعنية، تتكفل بوضع تصاميم موحدة تراعى فيها الجوانب السالفة الذكر؟ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بوناح، والكلمة الآن للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السادة الوزراء،
الحاضرون،

في جنات الفردوس مع الصديقين والشهداء والصالحين، آمين والآن نقرأ الفاتحة، ونقف دقيقة صمت للترحم على المرحوم.

(دقيقة صمت لقراءة سورة الفاتحة)

السيد الرئيس: إذن بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح أسئلة شفوية من طرف السادة أعضاء المجلس وردود السادة الوزراء عليها؛ وطبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 02/99، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة نشرح في طرح الأسئلة الشفوية والسؤال الشفوي الأول موجه إلى قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، والكلمة للسيد كمال بوناح.

السيد كمال بوناح: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
السيدات والسادة الحضور،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سؤال موجه إلى معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف.

مادام السيد الرئيس تفضل بذكر المواد والأحكام التي تنص على طرح الأسئلة الشفوية، واختصارا للوقت أطرح السؤال مباشرة.

سؤال موجه إلى معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف يتعلق بقضية جمع الزكاة وبناء المساجد.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالا شفويا هذا نصه:

المستثمرين على دفع زكاتهم بما هو موجود في البلدان التي ذكرها العضو المحترم.

بالنسبة للسؤال الثاني نفس الشيء، لا نستطيع أن نعتمد على خطاب تحفيزي إلا عن طريق الإعلانات التي تتبرع بها وسائل الإعلام في التلفزة الوطنية والإذاعات الوطنية والمحلية وبعض الصحف التي تنشر الإعلان أو ما هو مطلوب من المزيكين والفضل يرجع كذلك إلى أئمة المساجد الذين يبدأون حملة الزكاة غالبا مع حلول شهر محرم وعاشوراء، لأن المزيكين الجزائريين تعودوا أن يتخذوا من شهر محرم شهرا للحول، فيبدأ الإعلان عن صندوق الزكاة من خلال خطب الجمعة وكذلك الدروس في المساجد إضافة إلى الإعلانات - كما قلت - هذه هي الطريقة المتبعة إلى حد الآن.

والآن بلغنا مستوى لا بد من التفكير في تنظيم صندوق الزكاة، خاصة أن جزءا منه تحول إلى استثمار، لأن كثيرا من الشباب استفادوا من حوالي 3 آلاف قرص مصغر قدم لهم من صندوق الزكاة وهم يعملون الآن ويكسبون وخاصة أهل الحرف سواء الفتيات أم الفتيان الذين تكونوا في مراكز التكوين المهني أو تخرجوا من الجامعات ولهم مهن ويريدون أن يمارسوها فإن صندوق الزكاة يساعدهم.

بالنسبة للسؤال الثالث، حول الناحية العمرانية والتصاميم الهندسية والجانب الجمالي وكبر حجم المساجد التي يبنيها المجتمع، وأشار العضو المحترم إلى إقبال المواطنين على تشييد المساجد واقتراح هيئة وطنية تضم الوزارات المعنية، تتكفل بوضع التصاميم الموحدة.

لقد أبدى فخامة السيد رئيس الجمهورية ملاحظات تخص المعمار المسجدي والخصوصية المغربية لتصاميم البناء وهندسته وهذا ما حدانا إلى اتخاذ بعض الإجراءات منها:

1 - نحن بصدد مناقشة تصميم جامع الجزائر ومنه انبثقت فكرة وضع التصاميم النموذجية للجوامع والمساجد التي ستبنى مستقبلا وتراعى فيها الخصوصية المعمارية الجزائرية، وتستعمل

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. أما بعد؛

فإني أتوجه بالشكر الجزيل لعضو مجلس الأمة المحترم، الذي اهتم بهذا الموضوع الذي يستحق الاهتمام وهو مشروع صندوق الزكاة في الجزائر، إنه مشروع هام جدا وضخم، يحتاج إلى تكافل جميع الوطنيين الذين يحبون الجزائر بمرجعيتها الدينية، الإسلامية والوطنية وهذا الاهتمام من طرف الأخ الفاضل، عضو مجلس الأمة المحترم، صاحب السؤال أعتقد أنه يندرج في هذا الموضوع، وإضافة إلى شكره على السؤال أشرح له كيفية جمع الزكاة.

لما أعلننا عن صندوق الزكاة، لم يلق ترحيبا من طرف جميع الناس، لأن كل الهيئات والأفراد والجماعات التي كانت تستفيد من الزكاة وجدت في ذلك نوعا من التقليل في مداخيلها، فاستجاب المزيكون الذين كانوا يريدون أن يدفعوا زكاتهم للجهات التي أمر الله سبحانه وتعالى أن تدفع فيها ولهذا فهو في الحقيقة صندوق تطوعي، المزيكي هو الذي يتطوع، فكان علينا أن نكسب ثقة المزيكي ولأجل ذلك، لم نجد إلا طريقة واحدة وهي أن نطلب من المزيكين أن يضعوا زكاتهم في صندوق الزكاة وهم بدورهم يقومون بتوزيعها، ليس للإدارة دخل في ذلك، لأن المشكل كله فيمن يقوم بتوزيع الزكاة وكذلك من يستفيد منها، وبهذه الطريقة أي طريقة التطوع لجمع الزكاة والتطوع لتوزيعها، استطعنا أن نكسب ثقة المزيكين وأن نقلل من المعارضة التي كانت حول صندوق الزكاة في كل المستويات، وهكذا استطاع صندوق الزكاة بفضل الثقة المتبادلة بين النظام والمزيكين أن ينتقل من 11 مليون دينار سنة 2004 إلى 68 مليار سنتيم سنة 2009.

إذن فهذا التنامي دليل على الطريقة المناسبة ولا يمكن أن نعتمد الطريقة المتخذة في المشرق، لأن هناك نظاما وقانونا وتنظيما يؤيد صندوق الزكاة، في حين صندوق الزكاة عندنا لا يعتمد لحد الآن على نظام مؤسساتي، وإنما هو تنظيم داخلي من خلال جمعيات المساجد فقط، ولا يمكن أن نقيس الحوافز التي تحفز المزيكين أو أصحاب رؤوس الأموال أو

من خلالها المسجد، لا يمكن كمسلمين وكجزائريين أن نوافق عليها لأن الأجيال تمر لكن المساجد تبقى كحضارة للأجيال القادمة، وبالتالي لا بد من الحفاظ على المعمار والهندسة وطابعنا الإسلامي. بارك الله فيكم مرة أخرى، تشكراتنا لكم وللقطاع على الجهود التي تبذل من طرفكم، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بوناح، لست أدري هل للسيد الوزير ما يضيفه أو يكتفي بما ذكره في الرد؟

السيد الوزير: لا، وشكرا.

السيد الرئيس: إذن يبدو أن السيد الوزير والسيد عضو مجلس الأمة متفقان على أن الموضوع قد أخذ حقه، ننتقل الآن إلى قطاع المالية والكلمة للسيد حسين داود.

السيد حسين داود: شكرا للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أصحاب المعالي، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 آذار 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معالي السيد وزير المالية السؤال الشفوي التالي نصه:

إن المستثمرين سواء الصناعيون أو المستثمرون في مجال العمران والبناء، سبق أن استفادوا في السنوات السابقة من بقع أرضية فتحصلوا على عقود الامتياز لبناء مشاريعهم الصناعية أو مشاريع أخرى وبعد تسديد جميع مستحقاتهم المالية وقاموا بعملية البناء والتشييد وإنهاء مشاريعهم، تفاجؤوا بعدم الحصول على عقود الملكية النهائية

فيها التقنيات الهندسية الحديثة، ومن ذلك نظمنا بالفعل ملتقى دوليا في ولاية وهران عكف على تنمية هذه الفكرة وعن البحث عن آليات لتجسيدها، حيث تم عرض نماذج معمارية من مختلف مناطق الوطن وعبر مختلف عصور تاريخ الجزائر خصوصا والمغرب العربي عموما وأنشأنا عقب هذا الملتقى العلمي التاريخي خلية تفكير في تنميط المعمار المسجدي وفق الخصوصيات المحلية وهي الخلية التي تشمل إن شاء الله أمناء مجالس البناء والتجهيز التابعة لمؤسسة المسجد عبر الولايات، إضافة إلى المهندسين البارزين، على أن تدعو في لقاءاتها القادمة ممثلين عن الدوائر الوزارية ذات الصلة وقد استدعت مراجعتنا للمرسوم التنفيذي المتضمن بناء المسجد وتسييره إدراج مواد قانونية تراعي هذا التوجيه وتأخذ بعين الاعتبار تعليمة فخامة السيد رئيس الجمهورية فيما سيتم بناؤه من مساجد جديدة وفق دفتر شروط تحدده لجنة الخبراء، إذن نحن بصدد الاستجابة لهذا الطلب وهو طلب هام جدا وخاصة أنه جاء بتوجيه وإرشاد من فخامة السيد رئيس الجمهورية.

أرجو أن أكون قد قدمت ما يكفي للإجابة على هذا السؤال، وأشكر حضرة العضو مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد كمال بوناح هل يريد تعقيبا؟ الكلمة لك.

السيد كمال بوناح: شكرا السيد الرئيس، بودي أن أشكر معالي الوزير ومن خلاله إطارات القطاع على الجهود المبذولة في هذا المجال، وسؤالي فقط لتدعيم القطاع والتفكير معالي الوزير في قضية استدعاء أو ربما الاستعانة بخبراء في المال وفي مجالات أخرى مع رجال الدين والأئمة وإطارات الوزارة لتحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال.

ثانيا، فيما يخص المساجد، الحمد لله أجبتكم، فقضية عمارة المسجد لا يمكن تركها هكذا، لأنها تبقى للتاريخ، حيث إن الطريقة التطوعية التي يبني

إدارية مشهورة قبل الفاتح سبتمبر 2008 ، أي تاريخ صدور الأمر رقم 08-04 المؤرخ في الفاتح سبتمبر 2008 المتضمن تحديد الشروط وكيفية منح الامتياز للأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، فإن هذا الامتياز يمنح لمدة 33 سنة قابلة للتجديد مرتين وغير قابلة للتحويل إلى التنازل وذلك وفقا لأحكام هذا الأمر. وتجدر الإشارة إلى أن كل التعليمات المتعلقة بكيفية معالجة ملفات من هذا النوع قد أعطيت في أوانها لمصالح أملاك الدولة ويبقى على المتعاملين الذين استفادوا في هذا الإطار أن يتقربوا من مصالح أملاك الدولة المؤهلة إقليميا للتكفل بطلباتهم شريطة توفرهم على الشروط المنصوص عليها قانونيا وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية، أعود فأسأل السيد حسين داود هل يريد تعقيبا؟ الكلمة لك.

السيد حسين داود: شكرا سيدي الرئيس. كلام السيد وزير المالية من الناحية القانونية مقبول ولكن المؤسف أن المشكل لدى مديرية أملاك الدولة لولاية المسيلة، لأنه لدي عريضة تضم 293 مستثمرا ولدي ملف كامل حول هذه القضية، بحيث لما ذهبوا إلى السيد مدير أملاك الدولة لهذه الولاية، تفاجأوا بالرفض بالرغم من حيازتهم على الملف كاملا بما فيه شهادة المطابقة. سيدي وزير المالية، إذا تكرمت بقبول زيارتي سأقدم لك الملف، أو ترسل إلى مديرية أملاك الدولة لإجراء تحقيق حول هذه القضية وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسين داود، والكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد الوزير: أولا شكرا لأخي عضو المجلس على هذا السؤال وإذا أمكن قدموا لنا الملف،

من طرف مديريتكم أي مديرية أملاك الدولة. مع علم سيادتكم أنهم تحصلوا على العقد الأولي، أي الامتياز بقبولهم من طرف لجنة الدائرة للاستثمار، ثم اللجنة الولائية للاستثمار، ثم تحويلها إلى مديرية أملاك الدولة أين تحصلوا كذلك على رخصة البناء من طرف البلدية وبموافقة جميع المديريات. سيدي معالي الوزير، ما هي الإجراءات المتخذة لتسوية وضعية المستثمرين في ولاية المسيلة للحصول على عقودهم النهائية؟ شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسين داود وأحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضل السيد حسين داود بطرح سؤال حول صعوبات التحصل على العقود على مستوى ولاية المسيلة من طرف مستثمرين استفادوا من حق الامتياز والذين أنجزوا مشاريعهم.

جوابا على سؤالكم، يشرفني إعلامكم بأنه بالنسبة للمستثمرين الذين تحصلوا على أراضي تابعة للدولة تم تكريس حق الامتياز بعقود إدارية مسجلة ومشهورة في ظل أحكام الأمر رقم 06-11 المؤرخ في 30 أوت 2006 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة، موجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، فإن هؤلاء المستثمرين يستفيدون من إمكانية تحويل الامتياز إلى التنازل، طبقا لأحكام الأمر السالف الذكر، شريطة الحصول على شهادة المطابقة التي تؤكد الإنجاز الفعلي للمشروع والمبادرة في النشاط وإبداء الرأي بالموافقة للجنة الولائية المؤهلة.

أما فيما يخص الامتياز الذي لم يكرس بعقود

تقبلوا معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بن التومي والكلمة الآن للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: شكرا السيد الرئيس.

يكون جوابي على السيد عبد الله بن التومي فيما يخص الأسئلة التي طرحها كما يلي:

تم تأسيس مسح الأراضي العام بموجب الأمر رقم 75-74 المؤرخ في 12 نوفمبر 1975، المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري. إن عمليات المسح التي شرع فيها على سبيل التجربة في سنة 1977 تم تعميمها ابتداء من سنة 1979 بهدف مسح 11.5 مليون هكتار في المناطق الريفية و 500.000 هكتار في المناطق الحضرية وهذا على مستوى 1541 بلدية.

يضاف إلى هذه الأهداف الابتدائية، برنامج إعداد المسح في المناطق السهبية والمناطق الصحراوية ويعتمد على صور الأقمار الاصطناعية تم تسجيله في سنة 2007 لتغطية حوالي مائتي مليون هكتار مبرمجة، غير أنه نظرا للإمكانيات المحدودة التي خصصت للعملية عند الشروع فيها وتسريح ما يقارب 40% من هذه الإمكانيات لمهام أخرى غير مسح الأراضي العام كعمليات الثورة الزراعية وتكوين الاحتياطات العقارية للبلديات واكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق استصلاح وتعيين حدود البلدية بعد صدور القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتضمن تنظيم الإقليم للبلاد وتعيين حدود المستثمرات الفلاحية في إطار القانون رقم 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987، فإن النتائج الأولية المسجلة لم تكن في مستوى الطموحات.

بالفعل سمح التقييم الذي تم في نهاية 1998 باستخلاص أنه لم يتم خلال 15 سنة إنجاز سوى 12% من بين 11,5 مليون هكتار مبرمجة في المناطق الريفية و 1% من بين 500.000 هكتار مبرمجة في المناطق الحضرية.

وسيكون لنا اجتماع مع مسؤولي مديرية أملاك الدولة لولاية المسيلة لطرح هذا المشكل وإقرار ما هو ممكن لتطبيق القانون وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، يبدو أن الموضوع متكفل به وشكرا للسيد حسين داود؛ نبقى دائما في قطاع المالية والكلمة للسيد عبد الله بن التومي.

السيد عبد الله بن التومي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة معالي الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سؤالي الشفوي موجه إلى السيد معالي وزير المالية.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا التالي نصه:

من ضمن المشاكل الهامة التي كانت تعيق التنمية على مستوى بلادنا، ما تعلق أساسا بتحديد الطبيعة القانونية للأراضي، ولهذا فإن الدولة انتهجت خيارا استراتيجيا منذ مدة طويلة يتمثل في عملية المسح العام للعقار والأراضي بالبلاد، وفي هذا الإطار، يشرفني أن أطرح السؤال التالي:

إلى أين وصلت عملية المسح العام للعقار ببلادنا (ريفي وحضري) وما هي العراقيل المواجهة لذلك والإجراءات المتخذة لانتهاؤها من العملية؟

ماهي نسبة التسوية من حيث حجم الدفاتر العقارية المسلمة لأصحابها بالنظر للعقار الممسوح إلى حد الآن؟

الوضعية القانونية للعقارات يجدر التوضيح أن وثائق المسح المودعة لدى المحافظة العقارية سمحت إلى غاية 30 جوان 2009 بترقيم 920.000 مجموعة ملكية في المناطق الريفية من بينها 3200 مجموعة ملكية تم ترقيمها مؤقتا و 717.000 تم ترقيمها بصفة نهائية، كما تم تسليم 9200 دفتر عقاري وترقيم 747.000 مجموعة ملكية في المناطق الحضرية من بينها 246.000 مجموعة ملكية تم ترقيمها مؤقتا و 528.000 تم ترقيمها بصفة نهائية وتم تسليم 245.000 دفتر عقاري، أشكركم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية، أعود فأسأل السيد عبد الله بن التومي هل يريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد عبد الله بن التومي: أشكر السيد الرئيس، أشكر معالي الوزير على هذه الأجوبة الوافية والدقيقة، ليس لدي أي تعقيب، لكن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالتشجيع وأتمنى التوفيق لجميع القائمين على معالجة هذا الملف الحساس وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بن التومي المقتنع برد السيد الوزير، ننتقل الآن إلى السؤال الموالي وصاحبه السيد محمد الطيب سناني، يقرأه نيابة عنه السيد بلعباس بلعباس.

السيد بلعباس بلعباس (نيابة عن السيد محمد الطيب سناني): شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

هذا سؤال شفوي، أطرحه عليكم نيابة عن زميلي

أمام هذه المعاينة ولمعالجة الوضعية، تم اتخاذ تدابير تتعلق بالتنظيم، وإمكانيات مادية في الفترة ما بين 1989 و 1993 وهكذا تم في مجال التنظيم تحويل مصلحة مسح الأراضي في 19 ديسمبر 1989 إلى مؤسسات عمومية ذات طابع إداري مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي الوكالة الوطنية لمسح الأراضي.

وفيما يخص الجانب المادي وبفضل القرض الممنوح من طرف البنك العالمي في سنة 1992، تم العمل على توفير الإمكانيات الضرورية لإعداد بحث في عمليات المسح والترقيمات العقارية على أسس أحسن، وكان الهدف حينئذ إنهاء العمليات المعنوية في أجل 15 سنة ابتداء من سنة 1993، غير أن الظروف الأمنية خلال تلك الفترة لم تسمح لمصلحة مسح الأراضي باحترام هذا الأجل، حيث إنه مباشرة بعد منح القرض تم خروج فرق المسح للميدان.

إضافة إلى هذا، واجهت العملية منذ انطلاقتها ظاهرة غياب المالكين في الميدان يوم التحقيق وبلغت هذه الظاهرة نسبة تجاوزت 50%.

فيما بعد وتبعاً لتحسن الظروف الأمنية بدأت نسبة تقدم الأشغال في التحسن، وفي نهاية 2006، سجلت نسبة التقدم 59% بالنسبة لـ 11.5 مليون هكتار في المناطق الريفية ونسبة 24% بالنسبة لـ 500.000 هكتار في المناطق الحضرية.

هذه الحصيلة تبرز تقدماً معتبراً، غير أنه يبقى غير كاف بالنظر إلى أهداف تغطية كامل التراب الوطني بوثائق المسح وأمام هذه المعاينة تم اتخاذ تدابير جديدة فيما يخص الجانب المادي والتقني والإجرائي لتمكين إنهاء عملية المسح مع نهاية عام 2014 في المناطق الريفية والحضرية ونهاية 2010 في المناطق السهلية والصحراوية، وينتظر من هذه الإجراءات تحسن نسبة الأشغال التي كانت بتاريخ 30 جوان 2009 وتمثل حسب المساحة المنجزة 63% من الأهداف المسطرة بالنسبة للمناطق الريفية و 29% بالنسبة للمناطق الحضرية و 33% بالنسبة للمناطق السهلية والصحراوية.

فيما يخص السؤال المتعلق بنسبة تطهير

الغطاء النباتي الموجود والغطاء الغابي الذي لا يتجاوز 12% من الجزائر الشمالية.

إذن أريد أن أقول أولاً كجواب، إن الجزائر أعطت أهمية خاصة لهذا الموضوع دائماً وحاولت في عدة مرات أن تبرمج عدة عمليات على عدة مستويات تمس كل مناطق الوطن، البعض منها ناجح، والبعض الآخر نتساءل عن عدم نجاحه، ولكن أريد القول إن لدينا تجربة كبيرة خلال هذه السنوات منها: بناء السد الأخضر و عملية التشجير المسطرة في البرنامج الوطني للتشجير المصادق عليه في 1999.

وخالصة القول فإنه على مستوى الغابات ومنذ 1962 إلى 1999 تم تشجير مليون هكتار تقريبا و3 هكتارات إلى 4 هكتارات شملت عمليات مكافحة التصحر في المناطق المذكورة، السؤال: هل يعتبر هذا كافيا أو غير كاف؟ الجواب: لا بد أن يكون طموحنا وإرادتنا أكثر، من 1999 إلى 2009 تم تشجير ما يقارب 500.000 هكتار، إرادتنا وطموحنا في الخمس سنوات القادمة أن نصل إلى 500.000 هكتار كأدنى مستوى، الجديد اليوم أننا بلغنا مرحلة، أين اكتسبنا من جهة عدة تجارب كمكافحة التصحر والحفاظ على النباتات والغابات وكذلك استعمال أنواع ملائمة لعدة مناطق ومن جهة أخرى تم إنجاز مجموعة من الدراسات في الأشهر الماضية سواء بالنسبة للغابات البالغ مساحتها 4.1 مليون هكتار بغية تسييرها أحسن وتم تسطير عدة عمليات لهذا الغرض في الخمس سنوات القادمة والآن بحوزتنا دراسة كاملة بدأنا تطبيقها وتخص الأحواض السائلة للسدود وتمس 32 ولاية و 600 بلدية حيث سجلت عمليات في هذا الاتجاه.

في نفس الوقت اتخذنا إجراءات جديدة لمكافحة التصحر بتوفير آليات وبمشاركة السكان أنفسهم في هذه العمليات وتحدثنا عدة مرات عن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي تكثف من جهة العمليات الهادفة للحماية ضد التصحر ومن جهة أخرى العمليات الهادفة لاستعمال الأنواع اللازمة.

من وراء هذا الكلام هناك تحد كبير وتجربة كبيرة

السيد محمد الطيب سنانى وموجه إلى السيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويا التالي نصه:

نظرا للوضعية الكارثية التي آلت إليها غاباتنا والتعدي الصارخ من حرق وقص عشوائى، ونظرا لدور الغابات الإيكولوجي، ما هي الإجراءات التي وضعتها وزارتك للحد من تدهور الغطاء النباتي من جهة ومن جهة أخرى، ما هي الميكانيزمات التي وضعتها أو ستضعها وزارتك للحفاظ على الثروة الحيوانية؟

وما هو دور وزارتك بالتنسيق مع الوزارات الأخرى لإعادة الاعتبار لهذه الثروة سواء كانت غابية أو حيوانية؟

تقبلوا مني، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس والكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال ثري وي طرح عدة نقاط:

أولا، لتحيينه أريد أن أذكر بأن الجزائر تتربع - كما تعلمون على 238 مليون - هكتار منها 200 مليون هكتار صحراوية، 32 مليون سهبية، 12 مليون جبلية، 8.5 ملايين فلاحية، 4.1 مليون هكتار غطاء نباتي غابي؛ لما نرى هذه الأرقام نجد أن الجزائر منذ الاستقلال أعطت أهمية خاصة لهذه العمليات لأنها كانت تدرك في كل المراحل مستوى التحديات التي تواجهها، أولا مكافحة التصحر، ثانيا الحفاظ على

ربما يجعلنا أكثر حظوظا من ذي قبل حتى تكون الأمور ميدانيا أكثر نجاعة وهدفنا أن نصل في الخمس سنوات القادمة إلى ما يقارب 1 مليون هكتار في التشجير وكل ذلك يتطلب صرامة من جهة ومشاركة المواطنين من جهة أخرى .
لدينا إحساس بالتقدم وكل سنة تدخل شرائح جديدة في هذه العمليات للمحافظة على مستوى الغطاء النباتي ولتحسين الأداء، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أعود فأسأل السيد بلعباس بلعباس هل يريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد بلعباس بلعباس: شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيد الوزير على هذه الإجابة المستفيضة، لكن لدي تعقيب في حدود التفويض الممنوح لي من طرف صاحب السؤال، هناك نقطتان اثنتان:

النقطة الأولى، في الستينات والسبعينات كانت إمكانيات الدولة ضعيفة وتتم حراسة الغابات بإمكانيات بدائية مثل الخيل وغيره وكانت تنتج آثارا طيبة، في حين خلال التسعينات هناك إمكانيات كبيرة لكن العملية لازالت لم تأخذ الصورة الحقيقية للمحافظة على الغابات، هذا فيما يخص النقطة الأولى.

النقطة الثانية، فيما يخص الشريط الحدودي، لأن صاحب السؤال يقطن في ولاية من الولايات الحدودية ويتكلم عن الحيوانات البرية التي تعيش في هذه الغابات ويتم استقطابها من بعض الدول المجاورة ورعايتها أكثر؛ وبالتالي غاباتنا تنتج مثل هذه الحيوانات وغيرنا يستفيد منها بالرعاية فقط، هذا هو التعقيب وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس والكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد الوزير: أريد مرة أخرى أن أشكر صاحب السؤال وحتى المفوض لأنه أضاف أمورا أخرى.

معترف بها حتى وإن كانت النتائج أقل مما كنا نتمنى بلوغها، فإن الجزائر وطنيا ودوليا رائدة في هذا الميدان ولازالت والدليل على ذلك ترؤسها في الأشهر الثلاثة الماضية ولمدة سنتين لمجموعة القارة الإفريقية خلال المؤتمر الدولي الخاص بتنفيذ الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر ودورها هو تنسيق الأعمال، إذ ستتم عدة عمليات على مستوى القارة الإفريقية.

من الناحية المالية سطرنا تقريبا 60 مليار دينار سنويا لهذه العمليات الكاملة في البرامج الأربعة أو الخمسة وهدفها حماية الغابات وتحسينها وفي نفس الوقت لا يمكن أن يتم ذلك إلا بمشاركة المواطنين والعمليات التحسيسية وقد رافقتونا في السنة الماضية عند انطلاق البرنامج المسطر تحت شعار طفل، شجرة، مدرسة كل ذلك يهدف إلى التحسيس بأهمية الشجرة والاستعمال العقلاني لها .

من الناحية القانونية، لدينا قانون الغابات وقانون حماية الأراضي الفلاحية وحماية الغابات وتحسينه يكون أكثر صرامة لحماية هذه الثروة الهامة جدا.

بالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بالحفاظ على الثروة الحيوانية البرية وإعادة الاعتبار لها، لدينا قانون متعلق بحماية الحيوانات المهددة بالانقراض والقانون المتعلق بالصيد مع النصوص التطبيقية التي شرع فيها وقد مر على مجلسكم وصادقتم عليه وتم الشروع في العمليات ميدانيا ونفس الشيء بالنسبة للصيد المحظور فيما يخص تكثيف الرقابة لفرق الدرك ومصالح الغابات، وأنتم تتابعون ذلك يوميا، في نفس الوقت هناك عمل جبار لتحسين الأداء فيما يتعلق بمكافحة حرائق الغابات، إذ لدينا 20 ألف هكتار في السنوات الأخيرة تتلف جراء هذه الحرائق .

ما أردت قوله إن السؤال وجيه ومطروح علينا جميعا، فمنذ الاستقلال كان هناك تفتن حول هذا الشأن، إذ قمنا بعدة تجارب منها الناجحة ومنها التي تستدعي التحيين، وصلنا اليوم إلى مستوى

إلا أنه لاحظنا عدة مشاكل، تعلقت بجانب الحصاد لنقص الماكينات والعتاد الخاص بالحصاد وضعف أماكن التخزين لمادة القمح.

ما هي الإجراءات المتخذة في هذا الجانب والتحضير للموسم القادم معالي السيد وزير الفلاحة؟
تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بلعرج وأحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون. أشكر عضو المجلس الذي طرح هذه القضية التي تهتمنا كثيرا.

أولا، لا بد من التذكير بأن السنة الماضية سنة استثنائية لعدة عوامل:

1 - تساقط الأمطار في وقتها وتوزيعها على كل ربوع الوطن كان مقبولا.

2 - كانت السنة الأولى لتطبيق عدة إجراءات جديدة في إطار سياسة التجديد الفلاحي.

3 - إتخذت عدة إجراءات في السنة التي قبلها وحتى قبل سقوط الأمطار منها:

أولا، رفع مستوى الأسعار في سنة 2008 إذ منح للفلاحين ومنتجي الحبوب مبلغ 4500 دينار للقمح الصلب، 3500 دج للقمح اللين، 2500 دج للشعير، هذه من المحفزات، زيادة على ذلك إتخذت عدة إجراءات أخرى كتحيين وتقوية التعاونيات الخاصة بالحبوب والبقول الجافة، إضافة إلى عدة إجراءات تنظيمية وكذلك الإجراءات التي تدخل في إطار التحفيز المالي سواء كان للأسمدة أو للبذور.

كل هذا التجنيد سمح والحمد لله بالاستفادة من إنتاج بلغ 6.1 مليون طن في العام الماضي ومقارنة مع الأرقام التي بحوزتنا، لم يسجل هذا الرقم منذ 1876 إلا السنة الماضية حيث كان الرقم والتجاوب

ما أردت قوله هو أننا نتقاسم المشكل وربما إن أردت جوابا أطول وأرقاما كثيرة أعطيك إياها للاطلاع عليها مع صاحب السؤال.

المشكل أن هذه العمليات لن تكون ناجعة، إلا إذا كانت فيها مشاركة كل الفاعلين ميدانيا، إنك تدري شساعة العمليات والمشكل مطروح حاليا، اتخذت الآن عدة إجراءات لأننا نعرف اليوم الوضع أحسن من السابق، والدراسات التي قمنا بها حاليا، سمحت لنا بالرؤية الواضحة والدور الذي لا بد أن نقوم به، علما أن هذا العمل لا تنفرد به مصالح الغابات فقط بل يمس كل الفاعلين، أولا المواطنين ثم الهيئات المعنية، لأن مكافحة التصحر وتحسين الغطاء النباتي والحفاظ على الثروة الحيوانية معني بها كل من يرغب في أن تبقى الجزائر خضراء وتزداد خضرة، ونحن معك يا خضراء! أليس كذلك؟ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، نبقي دائما في قطاع الفلاحة، والكلمة الآن للسيد نور الدين بلعرج لطرح سؤاله الشفوي.

السيد نور الدين بلعرج: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي الوزراء،

زملائي، زميلاتي، الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال الشفوي موجه إلى السيد وزير الفلاحة المحترم.

لا أنطرق إلى الحثيات القانونية حيث تطرق إليها السيد الرئيس وعليه أطرح السؤال مباشرة.

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

لقد كان في هذه السنة محصول كبير وإن كنا لم نصل إلى الاكتفاء الذاتي الحقيقي في مادة القمح. ولكن أقل القليل أنه أحسن من الأعوام الماضية،

والعصرنة في هذا المجال؛ في نفس الوقت اتخذت إجراءات كبيرة وقد اطلعت عليها في الجرائد . فيما يخص الأسمدة فهي موجودة على مستوى التعاونيات، فالنسبة التي أخذها الفلاحون إلى غاية أمس مضاعفة بأربع مرات من السنة الماضية ومن الكمية المشتركة ورغم ذلك فهي غير كافية ولا بد أن تضاعف الكمية أكثر.

نفس الشيء بالنسبة للحبوب أو البذور فهي مضاعفة بثلاث مرات من السنة الماضية ولا بد أن تزيد أكثر لتستعمل أكثر.

ما نشعر به ميدانيا أن الأمل رجع من خلال الإجراءات المتخذة والتنظيم على مستوى الفلاحين، إذن هناك حركة وحتى الأمطار تساقطت في وقتها وإن شاء الله يدوم الحال على ذلك . الفلاحون ومنتجو الحبوب يسيرون حاليا نحو التحسن من حيث جميع الأمور، نتمنى أن يكون الإنتاج وفيرا هذه السنة.

من جهة أخرى، يطرح مشكل التخزين، علما أن الاستثمارات في هذا الميدان كانت متوقفة منذ مدة طويلة نظرا للجفاف وهناك من قال إنها لا تجدي نفعا وأمور أخرى .قررت الحكومة تحسين الماكنات والآلات والأدوات وكذلك القروض الإيجارية وقروض الرفيق، حيث بدأت تطبق ذلك الآن ميدانيا، وتدعيما لذلك تقرر كذلك إنشاء خزانات وخصص لها غلاف مالي لبناء مطامير بأكبر سعة علما أن ذلك يتطلب وقتا، فقرر في المرحلة الأولى إنشاء ما يقارب 33 مخزنا معدنيا في أقرب وقت لكون هذه المخازن تعد الأنفع نظرا لسرعتها عمليا، إن شاء الله يكون الإنتاج دائما متوفرا، وإن شاء الله تتطور جميع العمليات في هذا الشأن.

ما أريد قوله إن فرع الحبوب من أكبر الفروع ضمن برنامج التجديد الفلاحي، هناك ما يقارب 600 ألف من بين 1 مليون ومائة فلاح وموال يعملون في هذا الفرع.

إن التجنيد موجود ميدانيا، إن شاء الله، أقول مرة أخرى للفلاحين ولمنتجي الحبوب، في السنة الماضية رفعتم التحدي وهذه السنة أعطيناكم أكثر،

جد عال . وأكبر رقم سجل في تاريخنا كان في سنة 1996 بإنتاج بلغ 49 مليون طن، لما نقدم الأرقام، نسجل بأن كل الفلاحين تقريبا أو جلهم قبضوا رواتبهم في الموعد خلال 72 ساعة إلى أسبوع في بعض المرات، هذه العملية هامة جدا، وبهذه الأرقام نتمكن من اكتشاف المجهود المبذول من طرف هذه التعاونيات والناشطين، لأن الرقم أولا لم يسجل حتى الآن، ثانيا، كان لا بد عليهم من التجاوب مع الطرح الجديد والآليات الجديدة التي لا بد من توفيرها، ومن خلال هذه العملية نستخلص الدروس.

تم تجنيد ما يقارب 8500 آلة حصاد أي ما يعادل آلة لكل 400 هكتار والمعدل المقبول دوليا هو 350، إذن هناك عجز.

ثالثا، كان العجز متمثلا في آلات الحصاد القديمة مما استدعى تجديدها، كل ذلك تم بتنظيم الفلاحين أنفسهم وعلى مستوى التعاونيات حيث تم التجاوب . لكن ظهرت مشاكل كبيرة بعد عشرة أيام في بعض الولايات التي استعملت لأول مرة هذا الإنتاج، مثل الأغواط، الجلفة والمسيلة التي لم تكن تحصد وإن تم ذلك فبكميات قليلة جدا، فأقام فلاحو هذه الولايات ضجة لأجل تلك الآلات وفي الحقيقة كنا نحن فرحين لذلك ولتضامن الفلاحين؛ ولعلمكم فإن الآت الحصاد لدى الخواص ولم يكن للتعاونيات سوى 300 آلة ولكن كان التنظيم والتجاوب جيدا وكان درسا في نفس الوقت.

كان الهدف من قرار الحكومة هو دعم هذه التعاونيات بشراء 500 آلة حصاد لهذه السنة لعصرنة العتاد (وقد قرأتم ذلك على صفحات الجرائد) ونفس الشيء بالنسبة للجرارات وكل الآلات اللازمة وبدأت التعاونيات في اقتنائها وقمنا بدعم كل الإنجازات وطنيا، كما هو في سيدي بلعباس وقسنطينة وهذه العمليات تسير في أحسن الظروف.

لدينا إرادة في إنشاء وحدات خدماتية دائمة سواء فيما بين الخواص أنفسهم أو داخل التعاونيات أو تكون مندمجة وذلك للتجاوب

تقول ضرورة صدور كتاب أبيض عن الإشهار ويحذر فيه وينبه من هشاشة الإعلام الرسمي، إلا أنه لا يزال قانون الإشهار إلى غاية يومنا حبيس أدراج مجلس الأمة، هذا ما أثار انتباهي، وفي موضوع لاحق في جريدة أخرى طرح عنوان «الإشهار والإساءة للقيم» ومن باب التلاوة فإن الكاتب يقول «كل واحد يغني على ليله» في باب الإشهار وأنه حتى في بعض مؤسسات الدولة، فإن بعض رجالها ربما يتهمون في ركن إشهاري محدد ويعتبرونه عابرا، لكنه سم مدسوس، قد تظهر آثاره أنيا أو لاحقا. هذه المتطلبات كلها أجبرتني على طرح السؤال الآتي السيد الوزير ويتمحور حول:

- 1- التكامل المؤسسي ما بين العمل البرلماني والسلطة التنفيذية في موضوع الحال «الإشهار».
- 2- السند القانوني الذي يحكم الإشهار حاليا.
- 3- عائدات الإشهار سواء كان عموميا أو خاصا وحتى الأجنبي المقيم في الداخل أو الخارج والعلاقة التعاقدية ومدى مردودية خزينة الدولة في قوانين المالية المتلاحقة من عائدات الإشهار وأقصد الكسب.

وفي الأخير، حتى لا أقول الفصل ما بين القانون العضوي للإعلام والقانون الخاص بالإشهار، أقول أين وصلت الإجراءات في مجال قانون الإشهار؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة صويلح على السؤال الذي طرحه، والذي كان موجها في واقع الأمر إلى السيد الوزير الأول، لكن السيد الوزير الأول كلف بدوره السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول، المكلف بالاتصال للرد على السؤال المطروح، فالكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول، المكلف بالاتصال: بسم الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، السادة ممثلو وسائل الإعلام.

نحن معكم، حضرنا لموسم أحسن، لقد قيل لنا في تيارت وأم البواقي وباقي الولايات، سنعمل لتحسين مستوى أمننا الغذائي، هم يعلمون جيدا أن التحدي هام جدا لتقوية قرارنا السيادي، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، أعود فأسأل السيد نور الدين بلعرج هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب؟ تفضل.

السيد نور الدين بلعرج: شكرا معالي الوزير على التوضيح، نتمنى أن يكون محصول هذه السنة أحسن من سابقتها، نبهنا بعضنا البعض فقط، لأن الفلاحين عانوا نوعا ما في العام الماضي. في الأخير، نتمنى الفوز للفريق الوطني والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين، ننقل الآن إلى قطاع الاتصال والكلمة للسيد بوجمعة صويلح لطرح سؤاله.

السيد بوجمعة صويلح: بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛
سيدي رئيس مجلس الأمة،
السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون.
قبل بداية سؤالني - السيد الوزير - أقول سبق لي أن طرحت في موضوع الإشهار سؤالاً شفويا في جلسة علنية وتلقيت الإجابة وقتها، إلا أنه نظرا لمتطلبات موضوعية وعملية وتتبعاً للشأن التعاملي مع هذا الموضوع، تطلب مني طرح السؤال بصيغة جديدة وتكرار جديد حتى أتفادى في العمل البرلماني وخلق التقليد في العمل البرلماني ما يسمى بالاستجواب.

سؤالي كآتي السيد الوزير:
في النجاعة الاقتصادية للإشهار وردت في يومية وطنية - لا أذكر اسمها حتى لا ندخل في باب الإشهار - أنه على لسان مسؤول في منصب رسمي

التقنين النهائي. وإذا تحدثنا عن مسألة تحرير الإشهار وهو عادة ما يثار أيضا على مستويات عديدة وفي الرأي العام، نقول إن الإشهار في الجزائر محرر وهو متواجد على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء.

أما فيما يتصل بالممارسة الإشهارية، فلا بأس إن قمت هنا بعملية نقدية لهذه الممارسة وهو أمر طبيعي، لأننا نسعى دائما إلى تحسين أداء فضائنا الاتصالي في كل أبعاده، فيمكن أن نقول إنه يتسم بعدم وجود ضوابط كاملة لهذا النشاط، وأحيانا عدم الالتزام بأخلاقيات الممارسة الإشهارية وخاصة من حيث المادة التي تقدم وتعرض للرأي العام وهو أمر مرتبط عادة بحاجة المعلن أي صاحب المؤسسة أو الشركة أو صاحب المنتج الذي يسعى للترويج له إن كان تجاريا أو استهلاكيا، وهو الذي يفرض الأسلوب واللغة التي يستخدمها في الترويج، هو الذي يرى الطريقة التي تمكنه من تحقيق ربحية معينة أو ترويج معين للمنتج الذي يطرحه في السوق وهذه مسألة بحاجة أيضا إلى أن تتفهم في مجتمع يعيش حالة تحولات اقتصادية، وفي منطق اقتصاد السوق هو الذي يفرض هذا، لكن في النهاية هناك ضوابط ومعايير علينا أن نلتزم بها، وهذه مسألة لا تخص مجتمعنا نحن فقط ولكنها مطروحة في كل المجتمعات التي تعيش اليوم حالة فورة استهلاكية عالية.

فرغم عدم وجود هيئة للضبط حاليا، إلا أننا سجلنا قدرا من احترام قواعد أخلاقيات المهنة وممارستها طبقا للنصوص التنظيمية الممارسة والتي تعمل بها المؤسسات الإعلامية وخاصة المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية الثقيلة أي الإذاعة والتلفزيون، فإنها دائما تمتلك هذه الأدوات وبينها وبين المعلن هناك دائما حالة توافق ونقاش دائم في مسألة بعض المنتجات أو بعض الومضات الإشهارية التجارية التي تكون أحيانا غير سليمة أو أنها تطرح بعض الأسئلة، فإنه يكون هناك اتفاق أو تكون عملية تغيير أو استبدال هذا بذاك وهذه العملية عشتها لما كنت مديرا للإذاعة الوطنية

في البداية، أود أن أشكر للأستاذ بوجمعة صويلح اهتمامه بجانب حيوي ذي صلة بقطاع الإعلام والاتصال ويرتبط تفاعليا مع التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري في كل أبعاده، وأعني بذلك الإشهار كممارسة تطرح كثيرا من الأسئلة، وقبل أن أجيب عن تساؤلات الأستاذ صويلح، لابد من التوضيح إلى أن الإشهار يحمل عديد المفاهيم فهو الإشهار وهو الإعلان وهو الترويج وهو الدعاية، فإما أن يكون قانونيا ومؤسساتيا، أو يكون تجاريا يهدف إلى تحقيق استهلاكي داخل المجتمع وقد يدخل ضمن الخدمة العمومية المجانية لتحقيق منفعة عامة، وأفتح قوسا هنا بشأن المؤسسات والوكالات التي تشتغل في هذا الحقل، لأن كثيرا من هذه المؤسسات النشطة سواء على الصعيد الوطني أو المحلي يفتقر إلى المعايير المهنية وإلى الانضباط القانوني أيضا، ولهذا الغرض فإننا سنفتح ورشة للتنسيق بين وزارتي التجارة والاتصال لإنشاء بطاقة وطنية يمكننا من خلالها معرفة عدد الوكالات التي تنشط في المجال الاتصالي والمجال الإشهاري ومدى مطابقتها للقوانين ومدى التزامها بالمعايير المهنية المطلوبة، لأن كل الأسئلة التي تطرح الآن سواء على مستوى وسائل الإعلام أو على مستوى كثير من الهيئات، هي بسبب حالة الانزلاق التي يشهدها الإشهار بين الحين والآخر.

فيما يتصل بأسئلة الأستاذ صويلح، يمكن أن أقول بأننا حاليا نعتمد على نصوص تنظيمية لإدارة هذا القطاع الحيوي الهام، في انتظار صدور نص قانوني معمق يستجيب للتحولات المتسارعة، التي يشهدها قطاع الإعلام والاتصال ويتعلق الأمر أساسا بإنضاج مضامين هذه النصوص، التي من دون شك ستتكفل بالإجابة على الانشغالات المطروحة وتستدعي إيجاد حلول ناجعة لمسائل حيوية وذات ارتباط وثيق بتطور المجتمع الجزائري، أي باختصار منظومة النصوص المسيرة لقطاع الاتصال ومن بينها: الإشهار، سبر الآراء، قانون الإعلام كإطار عام، كل هذه النصوص هي محل ورشات إثراء قبل أن تأخذ مسارها نحو

الآلة الاقتصادية وتحسين روح المنافسة بين مختلف المؤسسات المتنافسة في السوق الجزائرية في كل المجالات، وبالتالي فإن الإعلام والإشهار هو وسيلة هامة للترويج وترقية المنتج والخدمات وضمان المنافسة في ظل التنوع الذي يشهده المشهد الاقتصادي والاستهلاكي في بلادنا، ومهما كانت المآخذ فإن سوق الإشهار بدأت تأخذ بعدا احترافيا، وفي هذا السياق فتحت وزارة الاتصال ورشة لضبط الاختلالات وقد جاء في برنامج عمل الحكومة الذي عرض أمام غرفتي البرلمان إشارة واضحة إلى ضرورة ضبط هذه السوق ضمن المعايير القانونية والمهنية.

أما فيما يتعلق ببعض الأرقام التي يمكنني أن أضعها أمام المجلس الموقر، فإن ديناميكية نشاط الإشهار بلغت في سنة 2008 رقم أعمال بالنسبة لوكالة النشر6 (ANEP) ملايين و530 مليون دينار جزائري، وزعت كالتالي: الصحافة العمومية نالت 1 مليار و746 مليون دينار، أما الصحافة الخاصة فنالت 4 ملايين و783 مليون دينار، أي هناك فارق كبير.

أما رقم الأعمال الإجمالي الذي حققته الصحافة المكتوبة خارج قناة الوكالة فيوزع كالتالي: الصحافة العمومية لم تنل سوى 221 مليون دينار، أما الصحافة الخاصة فنالت 4 ملايين و933 مليون دينار.

تبعاً لذلك بلغ حجم السوق الوطنية للإشهار في عام 2008، 11 مليار و684 مليون دينار، كان نصيب الوكالة الوطنية للنشر والإشهار 56% من السوق الوطنية والباقي لم يمر عبر الوكالة بمعنى أن السوق مفتوحة وأن هناك تحرراً تاماً في مجال الإشهار.

لدينا رقم أخير أقدمه: فيما يتعلق بالأشهر التسعة الأولى من هذه السنة (2009) بلغ رقم أعمال الصحافة الوطنية مع الوكالة الوطنية للنشر والإشهار - لأنها دائماً هي التي توصف بأنها تحتكر الإشهار - بلغ 5 ملايين و183 مليون دينار جزائري وزعت كالتالي:

1 مليار و200 مليون للصحافة العمومية و3 ملايين

وأيضاً أمكننا إيجاد صيغ تعامل مع المعلنين . أثناء الممارسة الإشهارية يمكن للمؤسسة المكلفة بنشر أو بث الإعلان التدخل لمنع بعض الومضات الإشهارية التي تتنافى مع القيم والثوابت أو ما يكون مروجاً لبعض النزعات المنبوذة في المجتمع كالجھوية أو العرقية أو الإساءة للمرأة أو توظيف سيء للطفل في غير ما يتناسب معه أو أن يصنف هذا الإشهار ضمن الإشهار الكاذب وكل هذه المسائل تكون محل اتفاق بين المعلنين والمؤسسات التي تقوم بالترويج لهذه الإعلانات أو الإشهارات.

نقطة أخرى أراها مهمة وتتعلق بتوزيع المادة الإشهارية، وأوضح هنا إلى أنه دائماً يطرح سؤال أن هناك احتكاراً للإشهار، ولكن سأبين الآن أنه ليس هناك أي احتكار للإشهار على الأقل على صعيد الصحافة المكتوبة، لأن وسائل الإعلام العمومية لا تحتكر الإشهار لكونها تقوم بإشهار مجاني لكل ما يدخل ضمن الخدمة العمومية والمنفعة العامة؛ وما تقوم به وسائل الإعلام الثقيلة هو القيام بإشهار للمؤسسات التجارية والمؤسسات الاقتصادية، إذن هناك عملية تجارية، لكن على مستوى الصحافة المكتوبة الآن الساحة الجزائرية تتوفر على 300 نشرية أي صحيفة بين أسبوعية، شهرية، نصف شهرية، يومية، اليوميات مثلاً تتوفر على ثمانين صحيفة يومية ليس بينها سوى ستة عناوين عمومية، نتساءل من أين تعيش 74 صحيفة الأخرى إن لم تكن تعيش من خلال الدعم الذي تلقاه من الإشهار القانوني، الإشهار المؤسساتي الذي تديره المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار؟ إذن هذا سؤال، 74 صحيفة و6 صحف هذه الأخيرة لا تحتكر الإشهار وبالتالي فإن الصحف المستقلة والخاصة تستفيد من مداخيل كبيرة من هذا الإشهار، ثم إن الإشهار العمومي لا يشكل سوى 55% من الحجم العام للإشهار الموجود وتستفيد منه طبعاً مختلف الصحف الوطنية.

أما الجدوى وقد طرحها الأستاذان صويلح، أولاً، نحن في بلد - كما قلت - يعيش تحولات سريعة في هذا المجال والإشهار يساهم بشكل كبير في تطوير

القانوني المعمول به، لأن اليوم - سيدي الرئيس - كل ما يدخل في باب الإشهار ينظم في الجزائر وفق القانون المدني كالرهان الرياضي وسباق الخيل، أما باقي الحصص وباقي المنتج الإشهاري فيدخل في باب النصوص التنظيمية والقرارات وحتى اللوائح والتنظيمات الداخلية، هذا ما جعلني أتأسف، لأن النص القانوني العام والشامل هو الفلسفة التي يبني عليها الإشهار «حلقة مفقودة». لهذا إذا قلت إن الاستثمار، أو بالأحرى المتعامل الأجنبي والوطني إذا كان يتعامل في هذا النطاق وأقصد الصحافة الحرة، إذ دافعنا عليها في مشروع القانون، لأنها كانت أمام أخطبوط فتح باب الإشهار على مصراعيه للشركات المتعددة الجنسيات، فكان هذا سببا من بين الأسباب وكان لابد آنذاك من الدفاع عن القيم الإنسانية وحماية القصر وحماية المستهلك أمام فتح المجال غير المنظم للإشهار، لكن من باب آخر فما حافظنا عليه باليد اليمنى فتح من باب آخر باليد اليسرى، مما يدعو إلى التخوف، وإذا ربطنا ذلك بالالتزامات الدولية، فالיום من بين النقاط الأساسية والحصرية في باب العولمة وفي باب التجارة واقتصاد السوق وحتى في التفاوض مع الشريك الأجنبي والمنظمات الدولية، منها منظمة التجارة العالمية فهي تشترط إلى أين وصل قانون الإشهار؟

من باب آخر، أرى اليوم إذا تكلمنا عن العائدات أو المردود فأنا ضد «التغريف أو الغراف» وضد النهب والفساد ولما أبحث في خزينة الدولة، في قانون المالية لسنة 2005، الذي منحها أكثر من 35% من عائدات الإشهار، أتساءل ماذا أخذت خزينة الدولة من عائدات الإشهار؟ لا أحد يمكنه إعطاء الرقم الذي استفادت منه خزينة الدولة من عائدات الإشهار إلى غاية يومنا هذا.

استفدنا من حصص «آخر كلمة» وكيف وأين تم بثها ومردوديتها، كما استفدنا من حصة «ساعة من ذهب» وحصص أخرى، لنبحث عن المردودية النهائية منها ونفصل إطلاقا بين الإعلام وبين الإشهار، أنا أعرف الفرق بين الترويج والدعاية

و982 مليون دينار عادت إلى الصحافة الخاصة المستقلة.

أما بالنسبة للإشهار خارج قناة الوكالة الوطنية للنشر والإشهار فقد بلغ 4 ملايين و329 مليون دينار، لم تنل منه الصحافة العمومية سوى 158 مليون دينار، بينما نالت الصحافة المستقلة العمومية 4 ملايين و170 مليون.

إذن حتى وإن كانت حالة عدم التوازن هذه موجودة، فإننا نقر بأن حالة الانفتاح التي شهدتها السوق الوطنية مهمة جدا، لأنها من دون شك ستحدث حيوية أكثر لصالح الاقتصاد الوطني ولصالح مختلف المؤسسات التي تشتغل.

همنا الوحيد في النهاية هو إيجاد مسارين: المسار الأول هو وضع نصوص تنظيمية لهذا القطاع والمسألة الأخرى هي وضع هذه المؤسسات على سكة الاحترافية حتى نتجاوز النقائص المسجلة ونحقق الأهداف المرجوة وهي دائما نجاح المؤسسة الجزائرية في احترافيتها ومهنتها وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كاتب الدولة؛ أعود فأسأل السيد بوجمعة هل يريد استعمال حقه في التعقيب؟

السيد بوجمعة صويلح: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

إذا استعملت حقي في التعقيب ليس للتعقيب على السيد الوزير المحترم، فالاجتهاد وتبادل الرأي واقتباس الأفكار شيء جميل، لكن ما أريد أن أقوله كبرلماني من هذا المنبر، هو أن نرجع إلى الوراء قليلا وقت أن سقط هذا القانون في هذه الغرفة الموقرة، وكان آنذاك من أجل متطلبات عملية، ذكر السيد الوزير الكثير منها، وكنا متخوفين من مشروع القانون بنصه كما كان، لكن اليوم بعد سنوات وسنوات، أرى بأنني من النادمين لعدم المصادقة على ذلك القانون، لماذا؟ لأننا صراحة نعمل بقانون ولو فيه شيء من النقص أحسن بدلا من الفراغ

والإعلان والتصريح والميثاق، لكن هذه فلسفة وأنا لا أتكلم في الجانب الفلسفي، إنما الجانب الملموس والآن تسعى السلطات العمومية إلى إصدار قانون الدعاية وتنظيمها وممارساتها، شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة، أسأل السيد كاتب الدولة هل لديه ما يضيفه؟ تفضل الكلمة لكم.

السيد كاتب الدولة: طبعاً الأستاذ بوجمعة تفضل بتقديم هوامش على هذا الجواب الذي تفضلت به، والمسألة وما يعنينا كما قلت في آخر كلمة هو أننا نؤطر لهذا القطاع وأنا مدرك لانشغالاته، هناك ورشات تعمل حالياً على تفادي كل الانزلاقات التي نسجلها يوميا ويسجلها المواطن العادي، لكن هذا أيضاً مشروط بمنح هذه المؤسسات المشتغلة وأنا قلت بأننا لا نملك بطاقة وطنية لهذه المؤسسات ولهذه الوكالات، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، وسنعمل بسرعة مع وزارة التجارة على أن نضبط هذه المسائل، لأن هذه المؤسسات أغلبها ينشأ بسجل تجاري فقط، ثم ينشط داخل الفضاء الاتصالي وبالتالي لا بد من إيجاد قناة تمكّن قطاع الاتصال من أن يكون حريصاً على مراقبة نشاط هذه المؤسسات، سواء كانت وطنية أو أجنبية.

إذن، أنا أشكر له شعوره الصادق تجاه هذا الموضوع الحيوي الذي يفرض علينا العمل على إيجاد آليات لتحسين أدائه وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد كاتب الدولة، شكراً للسادة أعضاء الحكومة الذين تفضلوا بالرد على الأسئلة الشفوية التي طرحت من قبل الزملاء، شكراً للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحاً**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طُبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 26 ذو الحجة 1430

الموافق 13 ديسمبر 2009

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587